٥

الصعوبات المتوقعة ومتطلبات نجاح النموذج البديل

سوف أختتم هذا الفصل باستعراض عدد من الصعوبات التى قد تواجه تطبيق نموذج التنمية المستقلة،وبيان عدد من الشروط أو المتطلبات اللازمة للنجاح فى تطبيق هذا النموذج .

الصعوبات والتحديات:

إن بناء اقتصاد غير تابع عن طريق تطبيق نموذج التنمية المستقلة / المعتمدة على الذات هو عمل صعب فى الظروف الدولية المعاصرة ، ولكنه ليس مستحيلا خاصة فى حالة الدول ذات الحجم المتوسط والكبير . ويكفى أن نضرب ثلاثة أمثلة على ما ينطوى عليه تطبيق هذا النموذج من صعوبات:

(١) فإذا كان من أولويات التنمية المستقلة البدء من الاحتياجات الإنسانية لغالبية السكان ، وإحداث التغيرات الهيكلية فى الاقتصاد الوطنى وعلاقاته الخارجية التى تمكن من تنشيط حركة التصنيع وتحركها فى اتجاه إشباع هذه الاحتياجات ، فإن ذلك سيترتب عليه تقييد للمعروض من السلع والخدمات التى لا تنتمى لهذه الطائفة من الاحتياجات من جهة ، وفرض حالة من التقشف الضرورى لتوفير المدخرات المحلية اللازمة لتمويل الجانب الأكبر من الاستثمارات المطلوبة لإحداث التغيرات الهيكلية وتنشيط وتعميق التصنيع من جهة أخرى . وكلا الأمرين قد يثير صعوبات مع بعض فئات من السكان ، وذلك بالنظر إلى الحرية غير المسبوقة فى تدفق المعلومات عبر الحدود ، وإطلاع سكان الدول النامية على كل جديد ومستحدث من المنتجات فى الدول المتقدمة ، وتعرضهم لضغوط وإغراءات إعلانية ضخمة من أجل شراء هذه المنتجات التى يمكن ــ موضوعياً ــ الاستغناء عنها خاصة فى المراحل المبكرة للتنمية . كما قد تثور صعوبات مع بعض رجال الأعمال وغيرهم من ذوى المصالح فى استمرار

الإعلانات التى أصبحت مصدراً مهما لتمويل أجهزة الإعلام الخاصة والعامة على السواء .

(٢) وإذا كان من أركان التنمية المستقلة إعمال سياسات تجارية وصناعية انتقائية وتمييزية للحد من استيراد بعض المنتجات . ولدعم أنشطة بعينها وصناعات بذاتها ، ولجذب أنواع من الاستثمار الأجنبى دون غيرها ، ولتقييد حرية المستثمر الأجنبى فى تحويل أرباحه أو إلزامه بشروط خاصة بالمحتوى المحلى لمنتجاته ، ودعم بعض الصناعات الاستراتيجية والواعدة ، ودعم الصادرات ، وما إلى ذلك من السياسات التى قد يؤدى اتباعها إلى الدخول فى صدام مع منظمة التجارة العالمية ومع الدول الصناعية المتقدمة ، فإن عواقب هذا الصدام غير مأمونة ، وقد تشمل فرض عقوبات ، وقد تصل إلى خروج أو إخراج الدول المعنية من منظمة التجارة العالمية . وقد يصل الأمر إلى فرض حصار اقتصادى من جانب دول المركز الرأسمالى . وتزداد احتمالات التعرض لمثل هذه العقوبات إذا لم تكن هناك تكتلات من دول الجنوب تدافع عن الدولة التى تلجأ لهذه السياسات لتعزيز فرص تنميتها ، أو إذا لم تكن هذه التكتلات الجنوبية مستعدة للاعتراض على الممارسات العقابية أو الانتقامية من جانب الدول الصناعية المتقدمة ، وكذلك التهديد بالخروج من منظمة التجارة العالمية فى حال إصرار هذه الدول على مثل هذه الممارسات ، أو إذا لم يكن التعاون فيما بين دول الجنوب قد تطور على النحو الذى يتيح بدائل للتجارة والاستثمار فى داخل الجنوب ذاته من جهة ، ويؤدى إلى تقليل اعتماد الجنوب على الشمال من جهة أخرى .

(٣) وإذا كان مما ينطوى عليه النموذج البديل إعادة توجيه هيكل الإنتاج وتعديل مسار التصنيع فى اتجاه إشباع الحاجات الأساسية للسكان ، وتعميق التصنيع من أجل رفع مستوى الاعتماد على الذات وتأمين اطراد التنمية ، فإن ذلك يفترض حرية القرار الوطنى فى استخدام الموارد وتخصيصها،وهو ما يفترض بدوره السيطرة الوطنية على الموارد والثروات الطبيعية للبلاد . ولاشك أن السعى لتحقيق هذه

السيطرة سوف يصطدم مع مصالح الشركات الأجنبية التي استحوزت على بعض الأصول الوطنية سواء من خلال الخصخصة أم من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر ، فضلاً عن الاصطدام مع الشرائح الاجتماعية والشركات المحلية التي تشابكت مصالحها مع مصالح هذه الشركات الأجنبية . والاصطدام مع الشركات الدولية قد يستثير الدول الصناعية المتقدمة . ومن هنا قد يتحول الصدام بين الدولة النامية وهذه الشركات ، إلى صدام بينها وبين الدول الأجنبية ذات العلاقة معها .

ستة شروط للنجاح:

(١) إن الشرط الأول لتطبيق نموذج التنمية المستقلة ولمواجهة الصعوبات التي قد يثيرها هو تفجير الطاقة المعنوية والشحنة الروحية الكامنة لدى المواطنين ، حتى يحل لديهم الشعور بالأمل محل الشعور بالإحباط ، وحتى ينتقلون من حالة السلبية إلى حالة الإيجابية ، وحتى يتخلصون من الإحساس بالدونية إزاء الغرب المتقدم ويستردون ثقتهم بأنفسهم . ذلك أن الدول التي حققت إنجازات مرموقة في مجال التنمية لم تصل إلى ذلك بمجرد توفير الاستثمارات المادية والبشرية اللازمة . وإنما ساعدها على ذلك أيضاً شعور جارف وإيمان عميق لا يختلف كثيراً عما تشعر به الأمم عندما تخوض حرباً ضد عدو شرس . إنه الشعور بالتحدي والثقة بالنفس والقدرة على مواجهة التحديات مهما عظمت . ومثل هذه المشاعر والأحاسيس تشكل مكوناً مهماً من مكونات ما يطلق عليه : ثقافة التنمية .

فالتنمية المعتمدة على الذات الوطنية ليست مجرد عمل روتيني يؤدى بلا حماس وبلا حَميَّة ، لإضافة تحسينات هامشية على هذا الجانب أو ذاك من جوانب حياتنا . وإنما التنمية في حقيقتها حرب على التخلف والتبعية . والنصر في هذه الحرب مرهون بتوافر الحماس والحشد والتعبئة لكل الطاقات ، وفي مقدمتها الطاقات المعنوية أو الروحية . إن تفجير هذه الطاقات لدى الجنود هو ما يجعلهم يضحون بأرواحهم فداءً للوطن . وتفجير هذه الطاقات لدى المواطنين في سياق السعي للتنمية هو ما يجعلهم

يضحون بالكثير من متع الحياة وملذاتها من أجل إعادة بناء الأمة وانطلاقها على طريق النهضة .

ولكن من أين تأتى هذه الطاقات الروحية وكيف السبيل إلى تفجيرهـا ؟ إنهـا تأتى فى الغالب من خلال زعامة وطنية قوية وملهمة ، ومن خلال أحزاب أو تنظيمات سياسية ذات طابع شعبى تستطيع أن تستثير حماس الجماهير وتحشد قـواهم وتعبئ جهودهم وتبث فيهم وعياً حقيقياً بطبيعة التحديات التى يتعين مواجهتها ، كما تبث فيهم إحساساً بقدرتهم على مواجهة هذه التحديات ، وترسم لهم خطط السير نحو تحقيق الأهداف الكبرى للتنمية . وقد شهدت مصر ميلاد هذه الطاقة المعنوية والشحنة الروحية فى الخمسينات والستينات ، حيث تحولت قضايا التنمية إلى معارك وطنيـة ، مثل معركة بناء السد العالى ومعركة التصنيع ومعركة تعمير الصحراء ، وحيث تمكنت زعامة عبد الناصر من ربط التنمية فى أذهان الجماهير باستعادة الكرامة الإنسانية والعزة الوطنية ، والتحرر من الاستعباد والتبعية وتحقيق العدل بين الناس . وهذه هى الطاقـة التى فجرها الزعماء الثوريون والأحزاب الثورية فى روسيا والصين ، وهذه هى الشحنة التى أطلقها من مكامنها قادة تحلوا بالحكمة والبصيرة فى كوريا وماليزيا وغيرها مـن الدول الآسيوية ، فاستطاعت شعوبهم أن تنجز فى عقود قليلة مـا تطلـب قروناً فى السابق . وما روح التغيير التى بزغت مؤخراً فى فيترويلا والبرازيل وشيلى وغيرها مـن دول أمريكا اللاتينية إلا تعبير حى عن نجاح القيادات الجديدة النابعة مـن صـفوف الشعب الكادح فى إطلاق الطاقات الكامنة لدى المواطنين وتفجـير ينـابيع الأمـل والتفاؤل لديهم .

(٢) وفى ضوء الصعوبات المتوقعة ، يصبح الشرط الثانى لإمكانية تطبيق نموذج لتنمية المستقلة / المعتمدة على الذات هو الوعى بالصعوبات المحتملة والاستعداد لدفع لثمن الذى قد تتطلبه مواجهة هذه الصعوبات . وهذا الثمن يمكن أن يأخذ أشـكالاً متعددة منها التضحية ببعض ألوان الاستهلاك أو الاستيراد والتعرض لحالة من التقشف لا مفر منها لرفع معدلات الادخار والاستثمار . ومنها التعرض لعقوبات من جانـب

الدول التى قد تتضرر من السياسات التجارية والصناعية المرتبطة بهذا النموذج ، أو التى قد تتضرر شركاتها العاملة فى الدولة النامية من هذه السياسات وغيرها ، لاسيما السياسات الرامية للسيطرة على الموارد والثروات الطبيعية الوطنية . وقد يصل الأمر إلى حد فرض الحصار الاقتصادى على الدولة التى تطبق النموذج البديل كما أسلفنا .

ولكن مواجهة مثل هذه المصاعب وتحمل تكلفة مواجهتها ليس بالأمر المستحيل . ولتكن لنا فى كوبا أسوة حسنة في هذا الشأن. فبالرغم من صغر حجم هذه الدولة ، وبالرغم من الحصار المضروب عليها لأكثر من ٤٠ سنة ، وبالرغم من المحاولات التى لم تتوقف من جانب الولايات المتحدة لقلب نظام الحكم الاشتراكى فيها وتجنيد العملاء والجواسيس لإشاعة الاضطراب فى البلاد وتحريض الشعب الكوبى على التمرد من خلال الاذاعات الموجهة ، وبالرغم من الجهود الأمريكية لخنق الاقتصاد الكوبى ، فإن ذلك كله لم يمنع كوبا من السير فى الطريق الذى اختارته . وظلت كوبا صامدة حتى بعد فقدان حليفها الأساسى ــ الاتحاد السوفيتى ــ وبعد انهيار الكتلة الاشتراكية ، بل إنها استطاعت بالرغم من كل العراقيل والتحديات تحقيق تقدم ملموس فى مجال التنمية البشرية[1] ، كما تمكنت من احتلال موقع مرموق فى أحد

(١) لقد ارتفع توقع العمر عند الميلاد فى كوبا إلى ٧٧ سنة فى عام ٢٠٠٢ ، وهو ما يساوى توقع العمر فى الدول الغنية غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، ولا يقل سوى سنة ونصف عن توقع العمر فى دول تلك المنظمة ، أى الدول الصناعية المتقدمة . كما انخفض معدل الخصوبة (عدد المواليد أحياء لكل امرأة فى سن الحمل) ــ وهو من مؤشرات التقدم الاقتصادى والاجتماعى ــ إلى ١,٦ ، وهو ما يساوى المتوسط للدول الصناعية المتقدمة . ويصل الإنفاق العام على الصحة فى كوبا إلى ٦,٥% من ن.م.أ ، وهو نفس المستوى المسجل للدول الصناعية المتقدمة تقريباً (٦,٦%) . وبينما لا يزيد الإنفاق الخاص على الصحة على ١% من ن.م.أ فى كوبا ، فإنه يصل إلى ٤,٥% فى الدول الصناعية المتقدمة ، دليلاً على توافر الخدمات الصحية العامة والمجانية على نطاق أوسع فى كوبا . وبينما بلغ معدل البطالة ٦,٥% فى الدول الصناعية المتقدمة فى عام ٢٠٠٢ ، فإنه لم يزد على ٣,٣% فى كوبا فى السنة ذاتها . مصدر البيانات : البنك الدولى ، مؤشرات التنمية الدولية ٢٠٠٥ ، مرجع سابق .

مجالات العلم والتكنولوجيا ، وهو التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثيـــة . وطبقـــاً لليونسكو فإن كوبا واحدة من أربع دول فى العالم (إلى جانب كندا وكوريا الجنوبية وفنلندة) تتمتع بأعلى مستويات التعليم المتكامل[1] .

(٣) والشرط الثالث اللازم لتطبيق نموذج التنمية المستقلة / المعتمدة على الذات هو حدوث تغيير فى السلطة الحاكمة ينقل مسئولية اتخاذ القرارات من النخبة الحاكمة التى تساير الغرب وتطبق النموذج الليبرالى الذى يريد تعميمه على العالم فى ظـــروف العولمة ، إلى نخبة حاكمة جديدة تعبر عن مصالح التحالف الطبقـــى المؤيـــد للتنميـــة المستقلة والمستعد لتحمل ما تتطلبه من تضحيات . ولهذا فإن الانتقـــال إلى النمـــوذج البديل يختلف كلياً عن تغيير السياسات فى إطار ذات النظام القائم . بل إنه ينطـــوى على تغيير جذرى فى التوجهات والسياسات ، لا سبيل لتحقيقـــه ســـوى النـــضال السياسى من أجل إقصاء النخب الحاكمة حالياً وحلول نخب جديدة تتبنى النمـــوذج البديل للتنمية .

(٤) والشرط الرابع لتطبيق نموذج التنمية المستقلة / المعتمدة على الـــذات هـــو المشاركة الشعبية ، التى هى أيضاً أحد مكونات هذا النموذج على ما ســـبق بيانـــه . فهذه المشاركة ضرورية لاسترداد الثقة بالنفس ، ولتوليد رأى عام مؤيـــد للنمـــوذج البديل ومتحمس لتنفيذه . كما أنها ضرورية لحسن تطبيق النموذج ، وتفادى المزالـــق والانكسارات التى وقعت فيها الكثير من تجارب التنمية فى العالم الثالث وفى المعـــسكر الاشتراكى من جراء تعطيل آليات المشاركة والتحول إلى نظم ديكتاتورية واستبدادية ؛ وهو ما فتح الباب للمركزية المفرطة وللبيروقراطية والفساد ـــ وهى جميعاً من الأسلحة الفتاكة التى أصابت التنمية فى مقتل . وكما سبق بيانه ، فإن مردود هـــذه المـــشاركة على التنمية يرتبط بإعادة توزيع الدخل والثروة والحرص على درجة مرتفعة من العدالة

(١) وردت هذه المعلومة ضمن مساهمة سفير كوبا بالقاهرة فى المائدة المستديرة الدولية التى عقدتها منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية حول " إمكانية بناء اقتصاد غير تابع فى زمن العولمة " ، القاهرة ، ٢٧ ـ ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٥ .

الاجتماعية ، فضلاً عن إيصال قسط وفير من ثمار التنمية إلى الغالبية من السكان في صورة دخل أكبر وفرص عمل أكثر وخدمات تعليم وعلاج أفضل ، ونوعية حياة أرقى .

(٥) والشرط الخامس هو الأخذ بأساليب الوقاية ضد الممارسات الخارجية الضارة ، واتخاذ الاحتياطيات اللازمة لمواجهتها عندما تقع . وأول هذه السبل هو إعطاء أولوية متقدمة للأمن الغذائي ورفع نسبة الاكتفاء الذاتي من سلع الغذاء الأساسي ، فضلاً عن تنويع مصادر استيراد الغذاء وتعظيم الاستفادة من دول الجنوب في هذا الشأن . ولما كان من المتوقع أن تستمر الحاجة قائمة لاستيراد السلع الوسيطة والاستثمارية اللازمة للإنتاج وكذلك التكنولوجيا ، فإنه ينبغي التحوط لتوقف هذه الواردات من مصادرها التقليدية في الشمال ، والسعي لتنويع هذه المصادر لتشمل بعض المصادر غير التقليدية في الشمال والجنوب على السواء . ولما كانت التكنولوجيا الملائمة لإشباع الحاجات الأساسية ـــ بما فيها الحاجة إلى فرص العمل ـــ وكذلك المعدات الإنتاجية المرتبطة بها ، ليست هي بالضرورة التكنولوجيا والمعدات المتاحة في دول الشمال ، فإنه من اللازم أن تسعى الدولة النامية المعنية بتطبيق نموذج التنمية المستقلة إلى ابتكار التكنولوجيا الملائمة وتصنيع المعدات التي تحتويها ، عن طريق بناء قاعدتها العلمية والتكنولوجية ، وعن طريق فتح المجال أمام المبادرات الوطنية لتطوير التكنولوجيات المحلية التقليدية ، وحبذا لو تم ذلك بالتعاون مع دول أخرى من دول الجنوب تسعى هي الأخرى لتطبيق نموذج التنمية المستقلة .

(٦) وأخيراً ، نأتي إلى الشرط السادس من شروط التطبيق الناجح لنموذج التنمية المستقلة ، ألا وهو رفع مستوى الوعي لدى النخب والجماهير على السواء بالأهمية القصوى للتعاون الإقليمي بوجه خاص ، والتعاون فيما بين دول الجنوب بوجه عام . فإذا كان تحسن توزيع الدخل والثروة والمشاركة والاقتناع الشعبي بالنموذج البديل بمثابة خط الدفاع الأول عن النموذج ، والممهد الضروري لحسن تطبيقه ، فإن التعاون جنوب ـــ جنوب بمختلف صوره ومستوياته هو خط الدفاع الثاني عن التطبيق

الوطنى لهذا النموذج ، بل إنه ضرورة لا بديل لها فى حالة تطبيق النموذج فى الدول النامية صغيرة الحجم .

وبالرغم مما أشرت إليه فى القسم (٤) من مؤشرات لإحياء جهود التعاون فيما بين دول الجنوب فى المحافل الدولية ، فإن تأييد هذا التعاون فى دول الجنوب لم يزل ضئيلاً على المستويين الشعبى والحكومى على السواء . ويندر أن تنعكس الاتفاقات والبروتوكولات التى توقعها دول الجنوب فيما بينها فى خططها التنموية أو فى مشروعات محددة مدروسة وقابلة للتنفيذ . بل يبقى الأمر كله معلقاً ومحصوراً فى دائرة الخطاب السياسى دون غيره . ومن هنا تبرز الحاجة إلى بذل جهود كبيرة ومنتظمة ، لاسيما من جانب المثقفين وأهل الرأى والفكر والمنظمات الأهلية ، لإيضاح الأسباب الداعية إلى قيام علاقات تعاون بين دول الجنوب ولبيان المكاسب التى يمكن أن تعود عليها من هذا التعاون ، حتى فى ظل النموذج التنموى السائد ، ولبيان أهمية هذه المكاسب عند الانتقال إلى نموذج التنمية المستقلة[1] .

وينبغى الانتباه إلى أن الجنوب ليس كتلة متجانسة ومتوافقة المصالح على طول الخط . فثمة تباينات فى دول الجنوب ، لاسيما فى مستويات تطورها الاقتصادى . وهذه التباينات تجعل من الممكن ظهور تناقضات فى المصالح فيما بين دول الجنوب . فالدخول فى مناطق تجارة حرة قد يكون فى صالح الأطراف الأكثر تقدماً من دول الجنوب ، بينما قد يلحق الضرر بالأطراف الأقل تقدماً منها . ومن هنا كثرة الاستثناءات فى اتفاقات مناطق التجارة الحرة التى كثيراً ما تؤدى إلى تعطيلها من الناحية العملية . ولذا يتعين مراعاة هذه التباينات بين دول الجنوب ، وذلك بتنويع أشكال التعاون ، وبالتركيز على مقاربات الإنتاج المشترك أكثر من التركيز على مقاربات تحرير التجارة ، وبتضمين اتفاقات التعاون فيما بين دول الجنوب إجراءات تكفل تعويض الأطراف المتضررة . كما ينبغى الحذر أيضاً من محاولات الشمال

(١) أولى تقرير لجنة الجنوب ، مرجع سابق ، ص ص ٢٠٩ ــ ٢١٠ اهتماماً كبيراً لهذه القضية ، مع توضيح السبل الكفيلة بزيادة الوعى بها فى دول الجنوب .

إفشال التكامل الاقتصادى الإقليمى فى دول الجنوب ، خاصة من خلال سعى الشمال إلى إلحاق دول الجنوب باقتصاداته وأسواقه كما فى اتفاقات الشراكة الأوروبية واتفاقات مناطق التجارة الحرة الأمريكية مع عدد من دول الجنوب ، بما فى ذلك الاتفاقات غير المباشرة مثل اتفاقات الكويز[1] أى المناطق الصناعية المؤهلة لدخول السوق الأمريكى .

وختاماً ، تجدر الإشارة إلى أن فرص تطبيق نموذج التنمية المستقلة سوف تتحسن كثيراً فيما لو نجح المجتمع الدولى فى إخضاع العولمة للسيطرة أو الحوكمة[2]. والمقترحات فى هذا الشأن كثيرة . وقد ضمنت الملحق (٣) مقترحات نيَّار وكورت بشأن مراجعة مواقف وسياسات المؤسسات المالية الدولية ذات الشأن الأكبر فى تشكيل مسيرة العولمة (صندوق النقد الدولى ــ البنك الدولى ــ منظمة التجارة العالمية) ، وكذلك بشأن إخضاع ممارسات الشركات متعدية الجنسية ــ باعتبارها فاعل أساسى فى صناعة العولمة ــ لبعض القواعد الدولية الرامية إلى مجابهة الممارسات الاحتكارية لهذه الشركات وإلى الحد من جورها على السيادة الوطنية للدول النامية[3] .

وقد اخترت مقترحات نيَّار وكورت لأنها مبنية على الانتقادات التى وجهت إلى توافق واشنطون / نموذج الليبرالية الاقتصادية الجديدة فى هذه الورقة ، ولأنها تتوافق مع ما ذهبت إليه من ضرورة توسيع الحيز الوطنى المتاح لصياغة استراتيجيات التنمية ، وضرورة إفساح المجال لدور أساسى ونشط للدولة فى تصميم وتنفيذ استراتيجيات التنمية . وضرورة النظر إلى عملية التحرير على أنها عملية تستغرق وقتاً طويلاً ويجب التقدم إليها فى تدرج محسوب وانتقائية متوافقة مع مستوى تطور كل دولة ومع قدرة القطاعات المختلفة على المنافسة الدولية .

(1) QIZ = Qualifying Industrial Zones.
(2) Governing Globalization.
(3) Deepak Nayyar and Juluis Court, Governing Globalization: issues and institutions. The UNU/WIDER, Policy Brief, no. 5, 2002.

obeikandl.com

كلمة أخيرة

من الهم الأصغر إلى الهم الأكبر

فأما الهم الأصغر فهو الهم الاقتصادى الذى شُغلنا به فى هذا الكتاب . وأما الهم الأكبر فهو هم الخلاص من الأزمة المجتمعية الشاملة التى أصابت مصر جراء سعى النظام الحاكم لها على امتداد العقود الثلاثة الماضية (١٩٧٤ ــ ٢٠٠٥/٠٤) إلى إعادة بناء الرأسمالية على أرضها ، تحت شعارات التحرير والتكيف الهيكلى والتحول إلى اقتصاد سوق منفتح ومندمج فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، وذلك فى إطار نظام حكم سلطوى وشمولى ، وفى ظل هيمنة أجنبية متزايدة . والأزمة التى انتهى إليها الحال جراء تطبيق هذه الطائفة من السياسات هى فى الواقع أزمة ذات أبعاد متعددة ومتشابكة . ولهذا فهى أزمة مركبة ومعقدة . ومن أبرز أبعاد هذه الأزمة : البعد الاقتصادى ، والبعد الاجتماعى ، والبعد المؤسسى ، والبعد السياسى .

فالأزمة تنطوى فى بعدها الاقتصادى الذى فصلناه تفصيلاً فى هذا الكتاب ليس فقط على عجز النظام الحاكم عن زيادة الموارد وتوسيع قاعدتها ، بل إنها تنطوى أيضاً على عجزه عن إدارة ما تحت يديه من موارد بكفاءة . ومما زاد الأمور سوءاً أن ضعف القدرة على تنمية الموارد وضعف الكفاءة فى توظيف ما هو متاح منها قد اقترنا بشيوع الفساد فى مؤسسات الدولة وفى شتى المرافق والعلاقات التى تقوم عليها حياة المصريين . ومن هنا تكاثرت وتشابكت مشكلات عجز الموازنة العامة للدولة وعجز الميزان التجارى والعجز عن توفير فرص عمل مجزية ، ومن ثم انتشار البطالة وتزايد ما يرتبط بها من أخطار اجتماعية وقلاقل سياسية . وإجمالاً فإن البعد الاقتصادى للأزمة يتمثل فى العجز المزمن عن إخراج الاقتصاد والمجتمع من أسر التخلف والتبعية ، والفشل الذريع للنظام الحاكم فى مراكمة قوة دفع كافية لانعتاق مصر من هذا الأسر ، وانطلاقها على طريق سريع للتنمية الشاملة والمطردة .

ويتجلى البعد الاجتماعى للأزمة فى انحياز السياسات العامة للأغنياء ، وفيما أسفر عنه هذا الانحياز من استقطاب طبقى حاد ، ومن ارتفاع فى مستوى الفقر ، ومن اتساع الخروق فى شبكات الحماية الاجتماعية للمواطنين ، ومن انتشار للفساد ، ومن تزايد ملموس فى الجرائم ، لاسيما الشاذ منها . وكان من نتائج ذلك كله احتدام التناقضات الاجتماعية واشتداد الصراعات الطبقية فى المجتمع ، على نحو ينذر بتفجرات اجتماعية ربما تكون طاقة النظام الحاكم على احتوائها قد استنفدت ، أو أوشكت على النفاد .

ويتضح البعد المؤسسى للأزمة فى الضعف البيِّن فى نظام إدارة الدولة وتشغيل مرافقها ، وفى عجز مؤسسات الدولة عن إدارة الحياة اليومية للمصريين بكفاءة ، وفشلها فى تزويدهم بالخدمات الأساسية التى تتوفر حتى فى المجتمعات التى تأخذ بنظام الدولة الصغرى أو دولة الحد الأدنى من التدخلات ، وهذا ناهيك عما توفره الدولة التنموية من خدمات . فمؤسسات الدولة فى حالة اضمحلال ، وتكاد أن تتحول إلى هياكل فارغة من المضمون ، حيث لم تعد قادرة على أداء وظائفها . فأغلب الطلاب ينخرطون فى المدارس والجامعات الحكومية ولكنهم يبحثون عن التعليم خارجها . والقلة القادرة منهم تتجه إلى المدارس والجامعات الخاصة المحلية والأجنبية . والمستشفيات العامة لم تغلق أبوابها ، ولكن الخدمة فيها سيئة أو منعدمة ، وكثيراً ما يتحمل المترددون عليها نفقات من المفترض أن تتحملها موازنة هذه المستشفيات ، وهو ما يضطر أعداداً متزايدة من المرضى إلى البحث عن العلاج فى العيادات والمستشفيات الخاصة على اختلاف درجاتها . وحيث تتركز جهود الأجهزة الأمنية فى الأمن السياسى وأمن كبار رجال الدولة ، افتقرت غالبية المواطنين إلى الأمن ، وصار القادرون يبحثون عنه فى الحراسات الخاصة لأشخاصهم وممتلكاتهم .

وأخيراً ، فإن البعد السياسى للأزمة أوضح من أن يحتاج إلى بيان سواء أكان ذلك على الصعيد الداخلى أم على الصعيد الخارجى . لقد أصبح من المعتاد وصف الوضع السياسى الداخلى بالاحتقان أو الغليان . ومن أبرز سمات هذا الوضع ازدياد

السخط الشعبى على احتكار السلطة والاستبداد السياسى والشمولية فى نظام الحكم ، وتنامى الاتجاه إلى شخصنة الحكم مع بروز حكم العائلة ، فضلاً عن تزايد مؤشرات الاتجاه إلى توريث السلطة . ويزداد يومًا بعد يوم الضيق والتذمر من جانب المعارضة بشقيها الشرعى والمحجوب عنه الشرعية ، ومن جانب المنظمات الأهلية المدافعة عن حقوق الإنسان ، جراء الحصار المفروض على نشاطها ، وجراء الملاحقات الأمنية لأعضائها بقانون الطوارئ والقوانين الأخرى المعطلة أو المانعة للعمل السياسى الجاد . ويزداد التأزم الداخلى مع تزايد الشواهد على عدم جدية النظام الحاكم فى مقرطة الحياة السياسية ، لاسيما بعد التعديل السيئ للمادة (٧٦) من الدستور فى عام ٢٠٠٥، وبعد ما شهده ذلك العام من تزوير وتجاوزات صارخة فى الانتخابات التشريعية . ومع ازدياد التركز فى توزيع الدخل والثروة . ومع احتدام الاستقطاب الاجتماعى ، يتزايد التركز فى توزيع السلطة ، وتنهار الأسس الضرورية للمشاركة الشعبية ويتزايد عدم التكافؤ فى الفرص المتاحة للمواطنين .

أما على الصعيد الخارجى ، فمن الملاحظ تزايد عجز النظام الحاكم عن اتخاذ قرارات تخدم المصالح الوطنية المصرية والمصالح القومية العربية . ولم يكن لذلك من سبب غير الانسياق التام للنظام وراء مخططات الدول الرأسمالية الكبرى ، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية ، لإعادة رسم خريطة المنطقة العربية والشرق أوسطية ، وتحويلها إلى منطقة نفوذ لها . وإجمالاً ، تراجع الدور المصرى عربياً ودولياً ، وتراجعت معه المكانة السياسية لمصر على الصعيدين الإقليمى والدولى ، وتكرست بهذا التراجع الهيمنة الأجنبية على الوطن العربى بأسره .

والحق أن الأزمة المركبة التى لحقت بالمجتمع المصرى جراء تطبيق سياسات إعادة بناء الرأسمالية ، أوبالأحرى سياسات التنمية وفق النموذج الرأسمالى التابع ، هى أزمة هيكلية ، وليست مجرد أزمة عارضة . فهى أزمة تصيب البنيان الاجتماعى بمعناه الواسع فى الصميم . وجوهر هذه الأزمة هو حالة التناقض الشديد بين البناء الفوقى والبناء التحتى للمجتمع التى أصبح معها النظام السياسى / القانونى القائم يشكل طوقاً

خانقاً لحركة القوى الاجتماعية بوجه عام ، ويفرض قيداً شديد الوطأة على تطور علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج فى المجتمع المصرى .

والحق أيضاً أن الأزمة التى تتعرض لها مصر لا تخص النظام الحاكم وحده . بل إنها امتدت أيضاً لتشمل القوى المعارضة اختلاف توجهاتها ، متمثلة فى عوامل عدة أبرزها شيخوخة معظم الأحزاب السياسية المعارضة ، وضعف التنسيق بينها ، واستسلامها لفترة طويلة للقيود التى فرضها النظام الحاكم على حركتها والتى أدت بدورها إلى عزلتها عن الشارع . كما طالت الأزمة منظمات المجتمع المدنى متمثلةً فى نخبوية معظم هذه المنظمات وتشوه صورتها بفعل ما يحوم حولها من شبهات للتمويل الأجنبى . بل أن الجماهير نفسها لم تنج من الأزمة ، حيث شاعت السلبية بين صفوفها وأصبح هناك ما يشبه العزوف العام عن المشاركة فى الأنشطة السياسية وأنشطة المنظمات الأهلية .

وكل ذلك له من الأسباب ما لا يتسع المقام لتفصيله هاهنا . وحسبى أن أذكر أن الخروج من هذه الأزمة المجتمعية الشاملة قد بات مرهوناً بإطلاق قوى التغيير الشامل والعميق فى المجتمع المصرى والدولة المصرية . فالشواهد تتكاثر يوماً بعد يوم على أن الاستمرار فى السير فى الطريق ذاته الذى سارت فيه مصر طوال العقود الثلاثة الماضية لا يبشر بحدوث تنمية جادة ، ولا يشير إلى قرب تصحيح العلاقات الطبقية التى تزداد توتراً يومًا بعد يوم ، ولا يوحى بقرب انفتاح أبواب الديمقراطية أمام الشعب كى يتمتع بحقوقه وحرياته ، وكى يشارك مشاركة حقيقية فى صنع القرارات التى تمس حياته ومصيره . ومن ثم فلا سبيل للخروج من هذه الأزمة المجتمعية الشاملة — فى تقديرى — إلا بأمرين . أولهما: كسر الاحتكار القائم للسلطة ، والتحول إلى نظام سياسى جديد يفتح أبواب الديمقراطية على مصاريعها أمام المواطنين بلا تمييز ، وذلك من خلال جمهورية برلمانية وحكم محلى حقيقى ، ومن خلال تنافس خلاق بين القوى السياسية من أجل التداول السلمى للسلطة . وثانيهما : تكاتف القوى التقدمية المصرية بالمعنى الواسع وسعيها الحثيث للوصول إلى الحكم من خلال انتخابات حرة نزيهة ،

ومن ثم لتنفيذ نهج جديد للتنمية يتمحور حول أفكار التنمية المستقلة أو المعتمدة على الذات التي سبق بيانها في القسم الرابع من هذا الكتاب . والمقصود بالقوى التقدمية بالمعنى الواسع هو تلك القوى التي يكون اعتمادها الأساسي على الشعب ، ويكون انحيازها الرئيسي لمصالح الطبقات الشعبية ، وذلك إشباعاً للتطلعات المشروعة للجماهير من جهة ، وتأسيساً للديمقراطية على أساس متين من العدل الاجتماعي من جهة أخرى ، والتي يكون همها الأكبر هو تحرير الإرادة الوطنية من السيطرة الأجنبية ، وتوظيف العلاقات الخارجية لخدمة المشروع الوطني للتنمية الشاملة ، وتنشيط مقومات الاعتماد الجماعي فيما بين الدول العربية .

ولعل فيما شهدته مصر في العامين الماضيين (٢٠٠٥، ٢٠٠٦) من تظاهرات وأعمال احتجاجية وصور أخرى للحراك السياسي ما يبشر بصحوة قادمة تؤذن بنهضة آتية لمصر وللأمة العربية . فنهوض مصر فيه من الخير لشعبها بقدر ما فيه من الخير للعرب أجمعين ، وذلك باعتبار أن مصر هي القاطرة لشقيقاتها العربيات ، وأن نهوضها شرط للنهوض العربي الشامل . فذلك هو قدر مصر بحكم التاريخ والجغرافيا وحقائق الواقع السياسي المعاصر . ولا يغير من هذه الحقيقة نجاح بعض العوامل الطارئة في طمس الدور المصري أو المساس بمكانة مصر إقليمياً ودولياً . ففي نهاية المطاف ، لا يصح إلا الصحيح . ومن حق مصر علينا أن نؤمِّن لها مقومات النهوض ، ومن واجبنا نحوها أن نوفر لها شروط قيام النهضة ونهيىء لها متطلبات إطراد التقدم على أرضها ؛ وفي ذلك فليتنافس المتنافسون .